

Distr.: Limited  
26 April 2012  
Arabic  
Original: English



## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

### الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين

### النص التفاوضي المنقح المقترح من الرئيس للأونكتاد الثالث عشر

٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

الساعة ١١/٠٠

١- شهد الاقتصاد العالمي تغيرات هائلة منذ انعقاد الأونكتاد الثاني عشر في أكرافي عام ٢٠٠٨، بينما لا تزال هناك تحديات ملحة. ومن هذا المنطلق يبحث واضعو السياسات عن سبل فعالة أكثر لتحقيق المزيد من النتائج على صعيد التنمية الشاملة المستدامة، ولتحديد المسار لعولمة محورها التنمية.

١٤- ويمكن للنمو الاقتصادي القوي أن يُسهّل إدارة التعديلات المرتبطة بالتحول الهيكلي. ويتطلب النمو والتنمية الشاملان المستدامان أيضاً الحماية الاجتماعية لحماية الفئات الضعيفة والتصدي لعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة، وفيما بين مناطق البلد. ومن شأن ذلك أن يسهم في عملية تنمية أكثر سلاسة وقدرة على التنبؤ. ويساهم ذلك أيضاً في الحماية من الصدمات والأزمات التي قد تصحب النمو السريع والتقدم في اتجاه اقتصاد أكثر انفتاحاً وتكاملاً. ولا يمكن تحديد التوازن بين النمو والعدالة والحماية الاجتماعية إلا في ضوء الظروف والضغوط المحلية السائدة.

١٧(ح) أن يعزز من تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع مجالات ولايته وفقاً لبرنامج عمل اسطنبول؛

٣٢(و) أن يضع نُهجاً لتحفيز تنويع الاقتصاد وتعزيز إنتاج القيمة المضافة، بما في ذلك عبر الاستثمار، بهدف إتاحة الفرصة الاقتصادية المتساوية للجميع، مع استهداف النساء والشباب خصوصاً؛

٣٢(ز) مكرراً أن يقوم، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية بتعزيز عمله بشأن قواعد البيانات الخاصة بالتدابير غير التعريفية وتحليله لما للتدابير غير التعريفية من عواقب على آفاق التجارة والتنمية للبلدان النامية لا سيما أقل البلدان نمواً، وأن يواصل مشاركته في مبادرة الشفافية في التجارة؛

٣٢(ح) أن يواصل المساعدة التقنية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال التجارة الدولية بالسلع والخدمات؛

٣٢(ط) أن يواصل دعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، لا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، عبر استعراض السياسات، وإجراء الحوارات وتقديم المساعدة التقنية في الاستفادة أقصى ما يمكن من المزايا الإنمائية لإنتاج السلع الأساسية والتجارة، بما في ذلك تعزيز التنوع ودمج سياسات الموارد الطبيعية في استراتيجياتها الوطنية للتنمية؛

٣٢(ل) أن يواصل المساعدة التقنية، والبحث والتحليل، والحوار بشأن تيسير التجارة، والنقل والقضايا المتصلة؛

٣٢(س) أن يساعد البلدان النامية على تحليل الصلة الهامة الرابطة بين شبكات الأمان الاجتماعية، والتجارة والتنمية؛

٣٧- ومن شأن التكامل الإقليمي، الذي يكمله التعاون الإقليمي، أن يساعد البلدان النامية على تسخير روابط تجارية أوثق في دعم النمو والتنمية الشاملة المستدامة. وتشمل المبادرات ترتيبات تجارية واستثمارية إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإنشاء شبكات للإنتاج الإقليمي على صعيد آسيا، بما في ذلك بعض أقل البلدان نمواً. وينبغي للتكامل الإقليمي، بما في ذلك الترتيبات التجارية الإقليمية، أن يعزز التكامل المنتج وأن يدعم تنوع الاقتصاد، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي للترتيبات التجارية الإقليمية أن تكون متسقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف من أجل تحسين سبل الوصول إلى الأسواق.

٣٨- ويعد التعاون بين بلدان الجنوب، بوصفه مكماً للتعاون بين الشمال والجنوب لا بديلاً عنه، جانباً إيجابياً للتعاون الدولي بالنسبة إلى البلدان النامية من أجل توسيع طاقاتها نموها وتنميتها، وزيادة فعالية التعاون الدولي وكفاءته، بالإضافة إلى التعاون المثلث.

٤٠(أ) أن يقوم بالبحث والتحليل ونشر أفضل الممارسات بشأن جميع أشكال التعاون، بما فيها التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛

٤٠(ب) أن يجري تقييماً منتظماً ويعزز توافق الآراء بشأن الكيفية التي يمكن بها للتعاون والشراكات في مجال التنمية، بما في ذلك الشراكات التي تشمل التعاون بين بلدان الجنوب، مواصلة الإسهام في تعزيز سبل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في حالة أقل البلدان نمواً وأفريقيا؛

٤٠(ج) أن يعمل على إيجاد السبل التي يمكن بها للتعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الترتيبات الإقليمية والتعاونية الأخرى، وغيرها من الاتفاقات التعاونية الأخرى، أن يستخدم استخداماً أمثل المكاسب الإغاثية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

٤٠(ح) أن يعزز التعاون مع منظمات أخرى معنية ببناء القدرات، بما في ذلك عبر المجموعة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

٤٠(ل) أن يساعد أقل البلدان نمواً في تقييم التقدم المحرز بهدف تعبئة الموارد، وتنويع الاقتصاد والقدرة على المنافسة دعماً لاستراتيجياتها الإغاثية الوطنية؛

٤٠(م) أن يدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، في التجارة، والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة، البرنامج المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً؛

٤٨- وعادة ما تدفع البلدان النامية غير الساحلية أعلى التكاليف في مجال النقل والمرور العابر، كما اعترف به في برنامج عمل ألماتي. فافتقار هذه البلدان إلى منفذ إلى البحر وبعدها عن الأسواق الرئيسية، وعدم كفاية مرافق المرور العابر، والإجراءات الجمركية والحدودية المرهقة، والقيود التنظيمية، فضلاً عن ضعف الترتيبات القانونية والمؤسسية، كلها عوامل تؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. وهذه المعوقات الهيكلية والجغرافية التي تمنع البلدان النامية غير الساحلية من تسخير إمكانات التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة تسخيراً كاملاً ينبغي معالجتها بوسائل منها مواصلة الجهود الدولية والوطنية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي. وينبغي إيلاء الاهتمام أيضاً إلى التحديات التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية، وخاصة في وضع نظم نقل عابر ناجعة والحفاظ عليها. ويمكن أن يؤدي تنفيذ تدابير تيسير التجارة إقليمياً وعلى صعيد متعدد الأطراف دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من البلدان النامية من أجل التغلب على هذه التحديات.

٤٩- وفيما يتعلق بلوجستيات النقل والتجارة، تعاني الدول النامية الجزرية الصغيرة معوقات أيضاً بسبب موقعها النائي وعزلتها الجغرافية. وفي عالم يسير نحو العولمة، أصبحت تكاليف الجوانب اللوجستية والحواجر غير التعريفية عاملين رئيسيين في تحديد القدرة التنافسية الإجمالية لهذه الدول. وعادةً ما تؤدي أحجام النقل المنخفضة والمسافات الطويلة إلى زيادة تكاليف الشحن وتكاليف الجوانب اللوجستية وإلى انخفاض وتيرة الخدمات المقدمة من حيث النقل البحري والنقل الجوي على السواء.

٥٧(ز) أن يقوم، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، التي تضطلع بدور ريادي فيما يتعلق بالمسائل الزراعية في منظومة الأمم المتحدة بما يلي:

'١' مواصلة عمله في مجال الزراعة في سياق السلع الأساسية لمساعدة البلدان النامية على زيادة استدامة وقدرة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والقدرة التصديرية. وينبغي أن يراعي هذا العمل احتياجات صغار المزارعين وتمكين النساء والشباب؛

'٢' مواصلة عمله في مجال الزراعة العضوية؛

'٣' مواصلة العمل في مجالات السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛

٥٧(ي) تقديم المشورة إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في تصميم وتنفيذ سياسات تنصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها في مجال التجارة ولوجستيات التجارة والمرتبطة ببعدها وانعزالها الجغرافي؛

٥٧(ع) مواصلة بذل الجهود المتعلقة بالبحث والتحليل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز على جعل القدرات في هذه المجالات أداة لدعم التنمية الوطنية، ومساعدة الصناعة المحلية على تحسين قدرتها على المنافسة، ولتعزيز الجهود التي تبذلها البلدان في مجال تنويع الصادرات؛

٥٧(ف) إجراء البحوث وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ مسارات العمل ذات الصلة المبنية عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، والاضطلاع بهذا الدور بصفته أمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٦٢- وفي السنوات الأخيرة، تحولت بعض البلدان النامية عن إنتاج السلع الأولية نحو إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استعمالاً للمهارات والتكنولوجيا. وكان هذا الأمر مدعوماً في عدد من الحالات باندماج البلدان النامية تدريجياً في سلاسل الإمداد العالمية. وما زال الكثير من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة البلدان الموجودة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، في طور بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، وهي تواجه تحديات في هذا الصدد.

٦٤- وما زال الحفاظ على توازن وفعالية النظام الدولي لحقوق الملكية الفكرية، فضلاً عن تعزيز وحماية المعارف التقليدية والموارد الجينية والابتكارات والممارسات أمراً هاماً، تماشياً مع التوصيات المتفق عليها في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية. ويلزم بذل جهود وطنية ودولية لصون المعارف التقليدية والتراث الشعبي والموارد الجينية وحمايتها وتعزيز استخدامها المستدام وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف.

٦٤ مكرراً ثانياً- أن يدعم بناء القدرات التجارية في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً؛

(ز) أن يساهم، بدعم من الشركاء الإنمائيين، في بناء قواعد البيانات الوطنية والقدرات الإحصائية في أقل البلدان نمواً؛